الأمم المتحدة S/2002/664

مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2002
Arabic
Original: English

التقرير الثامن للأمين العام عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقرير كل ستة أشهر عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها العراق. ويقدم التقرير سردا موجزا للتطورات ذات الصلة التي طرأت منذ تقريري الأخير المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1196).

ثانيا – معلومات أساسية

٢ – تجدر الإشارة إلى أنه في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، أعلن وكيل وزارة خارجية العراق آنذاك، رياض سامي القيسي، أن المحفوظات الوطنية الكويتية لم يعثر عليها، ولكنها ستعاد في حال العثور عليها (انظر S/2001/582، الفقرة ٤). وفي الجلسة العلنية لمجلس الأمن المعقودة في ٢٦ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ذكر السيد القيسي أن العراق أعاد جميع الممتلكات الكويتية التي تم العثور عليها وألزم نفسه بإعادة جميع المواد التي يتم العثور عليها في المستقبل ((الاستئناف ١) S/PV.4336 و S/2001/1196، الفقرة ٢٩).

٣ – وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه لدى تقديم تقريري السادس إلى أعضاء مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لاحظ المنسق الرفيع المستوى، السفير يولي فورونتسوف، أن مشكلة إعادة الممتلكات الكويتية لم يطرأ عليها أي تغيير. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء استمرار رفض حكومة العراق التعاون في إعادة الممتلكات الكويتية المسروقة، وعلى وجه التحديد المحفوظات الوطنية الكويتية. وفي البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن إلى الصحافة، دعا العراق إلى إنهاء المسألة دون مزيد من التأخير.

٤ – وفي نص البيان الختامي الذي اعتمد خلال الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في مسقط يومي ٣٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، جاء أن المجلس ''حث العراق من جديد على تنفيذ التزاماته لغرض إيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وإعادة كافة الممتلكات الكويتية التي في حوزته'' (انظر A/56/797-S/2002/125، المرفق).

٥ – وفي تقريري الثاني عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (S/2000/575)، أشير إلى أنه ''في رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ (S/22361)، أبلغ رئيس

140602 140602 02-42522 (A)
0242522

مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن يرون أن طرائق إعادة الممتلكات من العراق ينبغي أن يتم ترتيبها من خلال مكتب الأمين العام، بالتشاور مع الأطراف، وأن يحظى ذلك الإجراء أيضا بموافقة العراق والكويت. ولتحقيق ذلك، عين الأمين العام منسقا يتمثل دوره في تلقي المطالب المقدمة من الكويت وتسجيلها وتقديمها إلى العراق وتيسير إعادة الممتلكات التي أعلن العراق أنها في حوزته وأنه مستعد لإعادتها في وقت لاحق'' (الفقرة ٣). وكان يساعد المنسق في ذلك الوقت فريق مصغر من موظفي الأمم المتحدة، من بينهم أحد الموظفين الذي عمل بوصفه ممثلا له في الميدان وقام بتيسير عمليات التسليم في العراق والكويت (الفقرة ٤). وأغلق المكتب الميداني للمنسق في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧ (الفقرة ٨). ومع أن العراق أعرب في وقت لاحق عن استعداده لإعادة بعض المواد الصغيرة التي قيل إنها تخص الكويت، لم يتسن ترتيب عمليات التسليم نظرا لغياب ممثل المنسق في الميدان (الفقرة ٩). ومع ذلك، فقد أبدى السفير فورونتسوف استعداده للسفر إلى بغداد من أجل تيسير إعادة هذه المواد (الفقرة ١٨).

٦ - وفي الوقت نفسه، واصل المجتمع الدولي دعوة العراق إلى الوفاء بالتزاماته بإعادة الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات. وعلى سبيل المثال، فإن البرلمان الأوروبي، في تقريره عن الحالة في العراق في أعقاب حرب الخليج، المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، طلب من العراق أن ''يفي بجميع الالتزامات التي قطعها على نفسه، وأن يلبي جميع المطالب التي وجهت إليه في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية المعقود في بيروت بشأن الأشخاص المفقودين، والممتلكات المصادرة، والتعويضات/التعويضات الحربية'' (الفقرة ١٩). وفي تقرير نشرته في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٢ صحيفة ''أخبار الخليج''، وهي صحيفة يومية تنشر في البحرين، ذكر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية أن على العراق أن يفي بالتزاماته فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية المسلوبة.

ثالثا - الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها مؤخرا

٧ - في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، وخلال محادثات عقدت في نيويورك، أبلغني وزير خارجية العراق، السيد ناجي صبري، أن العراق أعاد جميع الممتلكات الكويتية التي عثرت عليها السلطات العراقية وأنه ملتزم بإعادة أي ممتلكات أخرى سيعثر عليها في المستقبل. وقال السيد صبري أيضا إن العراق على استعداد لأن يسلم إلى الكويت، من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة، بعض الممتلكات الكويتية التي عثر عليها في العراق ومحفوظة حاليا لدى وزارة الخارجية.

٨ - ومنذ عام ١٩٩٧، تلقيت رسائل من العراق أُبلغت فيها بأنه تم العثور في العراق على بعض المواد التي قيل إنها تعود إلى الكويت، وأن السلطات العراقية ستكون على استعداد لتسليمها إلى الكويت عن طريق الأمم المتحدة. وأشرت إلى تلك الرسائل، تباعا، في تقاريري الثاني والرابع والسادس المقدمة عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (S/2000/575 و S/2001/582 و S/2001/1196). وفي الوقت نفسه، ادعى العراق بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة لم تستجب لتلك الطلبات ولم تحدد أي موعد أو مكان لتسليم هذه المواد. وخلال الاجتماع الذي عقد مع السيد ناجي صبري في ٧ آذار/مارس، ذكرت أن المنسق سيكون على استعداد للسفر إلى بغداد في أقرب فرصة لتيسير إعادة المواد المحددة في الرسائل المشار إليها أعلاه إلى الكويت. واقترحت أيضا إمكانية تكليف أحد الموظفين الدوليين في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (يونيكوم)، إذا لزم الأمر، للمساعدة في إعادة الممتلكات. وفي ختام تبادل للآراء بشأن المسألة، تم الاتفاق على اتخاذ

بعض الخطوات المحددة فيما يتعلق بالإفراج عن البنود الكويتية الموجودة حاليا في حوزة العراق. وفي ٨ آذار/مارس، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن تبعا لذلك.

٩ - ووفقا لما ذكرته صحيفة ''الرأي العام''، وهي صحيفة يومية تصدر في الكويت، فإن مصادر دبلوماسية كويتية علقت على ما أعلن من عزم العراق على إعادة بعض الممتلكات الكويتية بقولها إن تلك هي ''مناورة قامت بها بغداد من قبل''. وأشارت هذه المصادر، وفقا لما أفادت به التقارير إلى أن بعثة اليونيكوم لا ينبغي أن تصبح وسيلة لإعادة الممتلكات، وذكرت هذه المصادر أن اعتزام العراق الاستعاضة عن ''المنسق بقوة حفظ السلام يتعارض مع قرارات مجلس الأمن''، إذ أن مسألة الممتلكات لا تقع ضمن ولاية اليونيكوم.

١٠ - وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠١، استقبلت رئيس اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، الشيخ سالم صباح السالم الصباح، وأبلغته بأن العراق على استعداد لتسليم بنود معينة من الممتلكات الكويتية عن طريق الأمم المتحدة. وحيث أن البنود ليست ذات صلة بالمحفوظات الوطنية، فقد أكدت لمحدثي أن الأولوية لا تزال تعطى لإعادة المحفوظات. وفي وقت لاحق، أكد الممثل الدائم للكويت، محمد عبد الله أبو الحسن للمنسق أن الكويت ليست مهتمة بالحصول على بنود الممتلكات غير ذات الأولوية في الوقت الذي تظل فيه مسألة إعادة المحفوظات الوطنية دون حل.

١١ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، اعتمد مجلس جامعة الدول العربية، في مؤتمر قمته الرابع عشر الذي عقد في بيروت إعلانا دعا فيه العراق، في جملة أمور، إلى التعاون في السعي إلى القيام بعمل سريع ومحدد لمسألة إعادة الممتلكات الكويتية وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

١٢ - وخلال الزيارات التي قام بها المنسق مؤخرا إلى كل من القاهرة وجنيف ومدينة الكويت، في الفترة من ٧ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ (انظر S/2002/419)، أعرب المنسق عن الأسف لعدم إحراز تقدم بشأن مسألة الممتلكات الكويتية، ولا سيما فيما يتعلق بالمحفوظات الوطنية والمعدات العسكرية. وأشار وزير خارجية مصر، أحمد ماهر السيد، إلى أن العراق أعاد أو عرض إعادة بعض المواد التي تعود ملكيتها إلى الكويت. وواصل الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى، والسيد فورونتسوف تبادل الآراء بشأن طرائق إنهاء حالة الجمود بشأن مسألة الممتلكات الكويتية. وعلق رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، على ما أعلنه العراق من استعداده لإعادة بعض الممتلكات بقوله إن الكويت لا تعنيها الكنوز، لكنها تريد استعادة محفوظاتها الوطنية. وأكد السيد فورونتسوف لمحدثيه الذين التقى بهم في الكويت أن الأمين العام يبذل قصارى جهده لحث العراق على إعادة الممتلكات ذات الأولوية. وأكد المنسق أن على العراق أن يبدأ في التعاون في إعادة المحفوظات الوطنية الكويتية إذ أن تلك الوثائق، وكذلك المواد المتحفية والمعدات العسكرية، ظلت مفقودة لأكثر من ١٠ أعوام، وقد التزمت بغداد بإعادتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٣ - وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، اجتمع المنسق مع رولف كنوتسون، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للتعويضات، الذي أبلغه بأن أي معلومات يكون من المهم إدراجها في التقارير المقبلة بشأن إعادة جميع الممتلكات الكويتية سوف تحال إلى المنسق. واتفق السيد كنوتسون والمنسق على أن يظلا على اتصال وثيق في ذلك الصدد.

١٤ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، تلقيت رسالة من رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية الكويت (S/2002/427، المرفق)، أشار فيها إلى أن خلق جو من الثقة والاطمئنان بين

الكويت والعراق يجب أن يترجم إلى خطوات محددة وملموسة، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات من أجل إعادة كافة الممتلكات الكويتية وخاصة أرشيف الدولية، الأمر الذي سيثبت من خلاله احترام الحكومة العراقية لتاريخ دولة الكويت، وهو أمر أعلنت الحكومة العراقية عن تعهدها بالقيام به في قمة بيروت. ويمكن للحكومة العراقية إعادة هذه الممتلكات عبر آلية المنسق المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٥ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، اجتمع المنسق مع الممثل الدائم للكويت، محمد عبد الله أبو الحسن، الذي أكد على ضرورة التعجيل بإعادة المحفوظات الوطنية، التي تمثل ''ذاكرة الدولة''. ووفقا لما ذكره السيد أبو الحسن، فإن إعادة المحفوظات ستكون متمشية مع الذي تعهد به العراق في مؤتمر القمة العربي في بيروت بشأن سيادة الكويت.

١٦ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، في بغداد، قام وزير الخارجية ناجي صبري بإبلاغ قائد قوة اليونيكوم، اللواء ميغيل مورينو، أن العراق قرر أن يعيد إلى الكويت بعض الممتلكات والوثائق التي كانت في حوزة العراق منذ عام ١٩٩١، وطلب مساعدة البعثة في تنفيذ تلك المهمة. وأوضح قائد القوة أن البعثة ستظل متاحة دائما لتيسير أي نشاط يكون من شأنه أن يخدم العلاقة بين العراق والكويت، إلا أن هذا النشاط يقع خارج نطاق ولايتها.

١٧ - وأجريت جولة أخرى من المناقشات مع وزير خارجية العراق في الفترة من ١ إلى ٣ أيار/مايو في نيويورك. ووجهت انتباهه إلى أن مجلس الأمن سيواصل متابعة مسألة الممتلكات الكويتية، وشددت على أن إعادة المواد التي تعود ملكيتها إلى الكويت، وبخاصة المحفوظات الوطنية، ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح. ورحبت بما عرضه العراق مؤخرا من إعادة بعض بنود الممتلكات الكويتية عن طريق اليونيكوم، ولكن الكويت أوضحت أن إعادة الممتلكات لا تشكل جزءا من ولاية البعثة، وأن الممتلكات ينبغي إعادتها وفقا لأحكام الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وذكرت الوزير بأن إعادة المحفوظات - التي تمثل ''الذاكرة المؤسسية'' للدولة - ستظل تشكل مسألة ذات أولوية.

١٨ - وفي ٣ أيار/مايو، أحطت مجلس الأمن علما بالمناقشات التي جرت مع الوفد العراقي. وفي هذه المناسبة، أخبرت أعضاء مجلس الأمن أن الأمين العام لجامعة الدول العربية قد أبلغني بالتفاهم الذي توصل إليه مع السلطات العراقية والذي تعهد العراق بموجبه بإعادة نحو ٩٠ في المائة من المحفوظات الوطنية الكويتية. وتبعا لهذا أبلغ السيد موسى بالفعل وزير خارجية الكويت بذلك. وأبلغت المجلس أن الأمين العام للجامعة قد أعرب عن رغبته في الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في نقل المحفوظات إلى الكويت وأنه سيبعث برسالة مناسبة تطلب هذه المساعدة.

١٩ - ورحب أعضاء مجلس الأمن بالأنباء التي أفادت بأن العراق قد أبدى استعداده لإعادة المحفوظات الوطنية الكويتية. وأعرب بعض الأعضاء عن أسفهم لأن العراق اختار أن يعيد المحفوظات خارج نطاق القناة المقررة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأشير أيضا إلى أن ولاية المنسق تتمثل في تعزيز وتيسير التعاون بين الطرفين المعنيين، وعلى هذا النحو فإن الإجراء المتعلق بنقل المحفوظات لا يتطلب تحفظه عليها فعليا. ورأى آخرون أنه ينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، الإعداد بسرعة لنقل المحفوظات. وأشير أيضا إلى أن إعادة المحفوظات بأسرها سيكون بمثابة مقدمة لحل جميع المشاكل الإنسانية المعلقة بين العراق والكويت وينبغي أن ينظر إليه كبادرة طيبة هامة من جانب العراق.

٢٠ - وفي ٣ أيار/مايو، أعرب رئيس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية الكويت للأمين العام لجامعة الدول العربية عن تقديره للجهود الرامية إلى إعادة المحفوظات الوطنية. وأشار إلى الآلية المنشأة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بإعادة الممتلكات الكويتية، وذكر بأن حكومة العراق قد أعادت بالفعل بعض الممتلكات باستخدام تلك الآلية. وينبغي لذلك أن يتم إعادة الممتلكات الكويتية وفقا لـ ''قرارات الشرعية الدولية''. وأشار وزير الخارجية إلى أن الأمم المتحدة لا تزال هي الكيان الوحيد الذي يمكن أن يبت في ''ما جرى تسليمه وما لم يتم تسليمه بعد''. وأكد كذلك ''أن تسليم الوثائق ينبغي أن يجري من خلال آلية الأمم المتحدة ووفقا للقرارات ذات الصلة''.

٢١ - وفي لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية في ٤ أيار/مايو، أكد الشيخ صباح أنه ''ينبغي للأمم المتحدة أن تتولى مسؤولية الإشراف على التسليم المحتمل من جانب العراق للمحفوظات الوطنية الكويتية''. وقال أيضا إن الكويت يمكن أن تقبل قيام جامعة الدول العربية بدور إذا طلبت الأمم المتحدة من الجامعة إنشاء عملية لإعادة المحفوظات. فمن الممكن أن تتفق الكويت مع الجامعة على الإجراءات المتعلقة ''بإعادة الممتلكات الكويتية بالكامل، ومن بينها الوثائق الرسمية والمحفوظات الوطنية، وهي إجراءات تقع في نطاق مسؤوليات الأمين العام للأمم المتحدة''. وأشار الوزير أيضا إلى أن نقل المحفوظات إلى الكويت سيكون بمثابة تطور إيجابي وسيساعد على تحسين العلاقات في المنطقة.

٢٢ - وتلقيت رسالة من الأمين العام لجامعة الدول العربية مؤرخة ٤ أيار/مايو، أشار فيها إلى أن وزير خارجية العراق قد أخطر الجامعة رسميا بتنفيذ قرار القمة العربية. وجمعت وزارة الخارجية العراقية، بالتعاون مع السلطات العراقية الأخرى، وثائق متعددة تخص المحفوظات الوطنية الكويتية. وطلب العراق مساعدة السيد موسى في إعادة هذه الوثائق إلى الكويت. فضلا عن ذلك، تعهدت حكومة العراق بمواصلة البحث عن جميع الوثائق المتبقية التي تخص دولة الكويت بغية إغلاق ذلك الملف.

٢٣ - وأبلغني أيضا السيد موسى أنه اتصل برئيس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية الكويت الذي أعرب عن أمله في أن تجري إعادة المحفوظات في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فضلا عن قرارات جامعة الدول العربية. ورحب الشيخ صباح بالتزام الجامعة بالقيام بما يلزم لإعادة الوثائق إلى الكويت بالتعاون مع الأمم المتحدة. وأبلغت السيد موسى استعداد الأمم المتحدة للمساعدة في نقل المحفوظات الوطنية، وفقا على وجه الخصوص لآلية تسليم الممتلكات الكويتية.

٢٤ - وفي ٥ أيار/مايو، أكد الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة لصحيفة ''الوطن''، وهي صحيفة يومية تصدر في الكويت، أن إعادة الوثائق الكويتية يقع في نطاق اختصاص مجلس الأمن. وتبعا لما ورد في صحيفة ''الوطن''، رد هشام يوسف، المتحدث باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية على تصريحات السيد أبو الحسن قائلا بأن الكويت ينبغي أن تراعي مصالحها، وهي أن تتسلم محفوظاتها عن طريق جامعة الدول العربية أو عن طريق أي قنوات أخرى.

٢٥ - وفي ٦ أيار/مايو، التقيت السيد أبو الحسن الذي أحاطني علما بالرسالة التي بعث بها وزير خارجية الكويت إلى السيد موسى (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه). وأُبلغت أيضا بأن وزير الخارجية قد أصدر بيانا عاما أعلن فيه أن ''الكويت ترى أنه ينبغي للأمين العام أن يؤدي دورا أساسيا في التوصل إلى حل في هذا الصدد''.

٢٦ - وفي ٨ أيار/مايو، صرح محمد الصباح وزير الدولة الكويتي للشؤون الخارجية بأنه يعتبر تعهد العراق بإعادة المحفوظات الوطنية الكويتية عن طريق جامعة الدول العربية، وليس عن طريق الآلية المنشأة بموجب الفقرة ١٤ من القرار

١٢٨٤ (١٩٩٩)، بمثابة محاولة للتبرؤ مما تم الاتفاق عليه أثناء القمة العربية المعقودة في بيروت.

٢٧ - وفي ١٩ أيار/مايو، صرح الشيخ سالم صباح السالم الصباح، رئيس اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب في القاهرة بأنه أكد أثناء محادثاته مع الأمين العام لجامعة الدول العربية موقف الكويت الذي يرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتحمل مسؤولية الإشراف على التسليم المحتمل من جانب العراق للمحفوظات الوطنية الكويتية. وأعرب الأمين العام للجامعة، على نحو ما أوردته ''الوطن''، عن الدهشة لذلك التصريح وإحجام الكويت عن استلام المحفوظات عن طريق الجامعة. وقال السيد موسى إنه سيواصل جهوده الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن وأن تلك الجهود ستبذل ''في سياق الشرعية الدولية''.

٢٨ - وفي ٢١ أيار/مايو، تكلمت مع السيد موسى لتوضيح الموقف المتعلق بإعادة المحفوظات، وبعثت إليه بعد ذلك رسالة عن المسألة.

٢٩ - وفي ٣١ أيار/مايو، بعثت رسالة إلى رئيس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية الكويت أبلغته فيها بالرسالة الواردة من الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن ما قيل عن استعداد العراق لإعادة وثائق مختلفة تخص المحفوظات الوطنية الكويتية. وفي الرسالة، استرعيت انتباه الشيخ صباح إلى تقريري الثاني المقدم عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (S/2000/575) وخاصة الفقرات ٣ و ٤ و ٧ و ٩ و ١٧(ج) و ١٩، فضلا عن الوثائق S/22361 المؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩١، و S/1994/243 المؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٤، و S/1994/243/Add.1 المؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٤ و S/1996/1042 المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، التي تتضمن معلومات تفصيلية بشأن الآلية المحددة لإعادة الممتلكات عن طريق مكتب الأمين العام بالتشاور مع الطرفين، وعن طريق الإجراء الذي حظي بموافقة العراق والكويت. وطلبت إلى وزير الخارجية أن يبعث إلي في وقت مبكر ما يفيد بما إذا كان اقتراحي بإعادة إنشاء الآلية المشار إليها أعلاه سيحظى بموافقة حكومة الكويت. وبعثت أيضا في ٣١ أيار/مايو برسالة إلى وزير خارجية العراق طلبت فيها تأكيدا رسميا لاعتزام حكومته إعادة الممتلكات المعنية إلى الكويت، فضلا عن موافقة العراق على اقتراحي المتعلق بإعادة إنشاء آلية تيسير إعادة الممتلكات.

٣٠ - وردا على رسالتي المؤرخة ٣١ أيار/مايو، أبلغني رئيس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية الكويت في رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونية ٢٠٠٢ أن حكومة الكويت وافقت على اقتراحي المتعلق بإعادة إنشاء الآلية المشار إليها أعلاه وأن الكويت ترحب بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية. وأوجزت الرسالة أيضا موقف الكويت القائل بأن المسألة يجب أن تحل في سياق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية أساسية في رصد تلك المسألة؛ وأنه يجب على حكومة العراق أن ترد جميع الممتلكات الكويتية التي في حوزتها لكي يمكن إنهاء المسألة بالكامل.

٣١ - وفي رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، رد وزير خارجية العراق على رسالتي المؤرخة ٣١ أيار/مايو قائلا إن العراق مستعد لإعادة الوثائق والممتلكات المملوكة للكويت من خلال آلية تضم جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، عن طريق اليونيكوم، وبحضور ممثلين للكويت والعراق وممثل لأمانة الأمم المتحدة وممثل لجامعة الدول العربية.

رابعا – ملاحظات

٣٢ – لقد طلبت بشكل مستمر إلى المجتمع الدولي أن يواصل، من خلال جميع القنوات المتاحة، بذل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سريع لإعادة جميع الممتلكات الكويتية ومن بينها المحفوظات التي استولى عليها العراق. وفي هذه الصدد، بذل يوري فورونتستوف المنسق الرفيع المستوى كل جهد ممكن لتعزيز العملية الإنسانية للتمكن من إغلاق ملف الممتلكات الكويتية المسروقة. ولذلك فإن إعراب العراق عن عزمه إعادة الوثائق التي تخص المحفوظات الوطنية الكويتية، على نحو ما أبلغ إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وما أكد من جديد في الرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه الموجهة إلي من السيد صبري، يعد تطورا مشجعا. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتناني للجامعة العربية وأمينها العام عمرو موسى لدورهما الفعال في تيسير إعادة الممتلكات الكويتية.

٣٣ – وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الأمن ما فتئوا يؤكدون أن إعادة المحفوظات الوطنية الكويتية ستكون بمثابة إشارة هامة على استعداد العراق للتعاون بشأن المسائل الإنسانية المعلقة. وأيدوا أيضا مواصلة استكشاف نهج عملية لتحديد طرائق لإعادة الممتلكات الكويتية. وحاليا لا توجد آلية نشطة في الميدان مماثلة لتلك المنشأة عام ١٩٩١. ولهذا السبب كتبت إلى الطرفين على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ أعلاه. وأشعر بارتياح لأن الحكومتين وافقتا على اقتراحي بإعادة إنشاء الآلية التي كانت مستخدمة من قبل لإعادة الممتلكات. وأنني مفعم بالأمل والرجاء في أن يمثل الردان الواردان من الكويت والعراق على رسالتي المؤرخة ٣١ أيار/مايو بداية مبشرة لعملية يمكن أن تؤدي إلى حل هذه المسألة حلا كاملا. وستتيح الجولة القادمة من المحادثات مع وزير خارجية العراق فرصة لتناول هذه المسألة بقدر أكبر من التفصيل.

٣٤ – وبعد سنوات عديدة شهدت تبددا للآمال، أصبح إحراز تقدم كبير فيما يتصل بإعادة الممتلكات الكويتية أمرا ممكنا على ما يبدو. وأود أن أكرر أن المنسق الرفيع المستوى يقف على أهبة الاستعداد لمناقشة طرائق إعادة الممتلكات الكويتية مع الطرفين ومع الأمين العام لجامعة الدول العربية. وأشعر بارتياح أيضا لما لاحظته من أن الطرفين يرحبان بمشاركة جامعة الدول العربية في إعمال آلية الإعادة.

٣٥ – وأحث بشدة، في الوقت نفسه، حكومة العراق على أن تبذل مزيدا من الجهود فيما يتعلق بتحديد أماكن جميع الممتلكات الكويتية المتبقية في حوزتها، وخاصة العناصر المتبقية من المحفوظات الوطنية للكويت. فلن يمكن،كما تدرك القيادة في العراق إدراكا تاما، إنهاء هذه المسألة الإنسانية إلا عن طريق إعادة جميع الممتلكات الكويتية بالكامل. والأمم المتحدة على أتم استعداد لبذل أقصى ما وسعها للمساعدة في هذه العملية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ورغبات الطرفين وبالتعاون مع جامعة الدول العربية.